



يلفت عدد من الخبراء في الشأن الاقتصادي المحلي، إلى أن موازنة العام الحالي ٢٠١٨، مازالت مرتبكة وتعاني العجز والتضخم ولا يزال الاقتصاد ريعياً بامتياز، مضيفين أن الخلافات السياسية هي من تعرقل اليوم إقرارها، كما أن الخطوات الإصلاحية مازالت متعثرة مما يجعلنا نلجأ إلى الحلول الترقيعية التي تضغط على المواطن عن طريق الاستقطاعات من الرواتب.

## خبراء: موازنة ٢٠١٨ تضغط على المواطن.. والخلافات السياسية تعرقل إقرارها

□ بغداد / هادية الجوارى

وأكد الخبير في الشأن الاقتصادي هلال الطعان، إن الحكومة مازالت تعرقل في تنظيم الواردات والخروج من الاعتماد على النفط، مبيناً أنها مازالت تلجأ إلى الحلول الترقيعية في تقليل النفقات وزيادة الواردات، وهذا ما يبين سياسة التخبط التي تنتهجها.

هلال الطعان أضاف لـ(المدى)، أن "الحكومة وخلال إعدادها للموازنات لاسيما موازنة العام ٢٠١٧، فإنها تتخطى في اختيار الواردات"، مضيفاً أنها "نتجتها من اختيار واردات غير نفعية في خيارات يصعب تحقيقها وإن تحققت فإنها لا تحقق شيئاً".

وتابع أن "اختيار تلك الحلول هو دليل على التخبط والضعف للحكومة لإيجاد صيغة مناسبة للخروج من بؤسمة الاعتماد على النفط، لافتاً إلى أن "هناك خيارات ممكنة تحريكها كتفعيل التعرفة الكريكة والضرائب على السلع الداخلة، لكن ذلك يتطلب أموراً عدة منها السيطرة على السوق وفرض عقوبات صارمة على التجارة والمستوردين حتى لا يتأثر المواطن بها".

وبيّن، أن "الحكومة وضعت في قانون موازنة العام ٢٠١٨ فقرات عدة، منها زيادة استقطاعات الضريبة وزيادة الضرائب على العقار وإعطاء إجازة خمس سنوات مشروطة إلى الموظفين، وهي من أجل التقليل من العجز الذي يأتي عبر التقليل من النفقات الحكومية، وجميع هذه الخطوات تعتبر حلولاً ترقيعية وغير منتظمة"، مبيناً أن "خلافات الكتل والأحزاب تقف عائقاً أمام طريق إقرارها، وبذل العام الجديد والذي من المفترض أن تكون الموازنة قد تم إقرارها بسبب تغليب المصلحة الشخصية للأحزاب والكتل على حساب المواطن".

الطعان، أشار إلى أن "التاجر هو من يتحكم بالسوق وهو من يتحكم بدخول أو عدم دخول بضاعة ما، وهو من يقرر فرض تعرفة كمركية أو فرض ضريبة على تلك السلع أو لا، وهذا يدل على

ضعف كبير من قبل الحكومة، ما يجعل العراق، تحت سيطرة التجار".

من جهته، شدد الخبير الاقتصادي مناف الصائغ، أن "موازنة ٢٠١٨ تحمل تقديرات مبالغ فيها للواردات غير النفطية، والحكومة تضغط على المواطن للحصول على طرق لسد العجز بطرق الضرائب والجبابة والرسوم وغيرها".

الصائغ قال لـ(المدى)، إن "التقدير للواردات غير النفطية كانت بحدود ١١ مليار دولار، متوقعاً أن تضغط الحكومة على المواطنين في الضرائب والجبابة والرسوم وغيرها، لعدم وجود طبقة صناعية أو زراعية حقيقية دافعة

للضرائب بانتظام".

ولفت إلى أن "الحكومة خفضت العجز التقديري من ٢٦ ملياراً في ٢٠١٧ إلى ١١ في ٢٠١٨، لتحمل ثلثه على جبابة الرسوم والضرائب امتثالاً لشرط صندوق النقد الدولي".

وأضاف أن "الكثير من أرقام العجز لم تكن حقيقية قبل ٢٠١٤، لكنها أصبحت عجزاً حقيقياً بعد التراجع الكبير لأسعار النفط والإنفاق الواسع في الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن الفساد والهدر في المال العام".

الصائغ بيّن أن "وزارة المالية أوعزت لجميع الوزارات في وقت سابق،

بتغطية احتياجاتها من خلال استخدام آلية الصرف المعتمدة وهي ١١٢ لمواجهة عدم إقرار مشروع موازنة ٢٠١٨".

وبدورها قالت اللجنة الاقتصادية النيابية، إن عدم إقرار الموازنة سببه تأخر مجلس الوزراء بإرسال مشروع قانون الموازنة وتزامن إرسالها مع بداية العطلة التشريعية.

وأضافت عضو اللجنة الاقتصادية، نجبية نجيب، إن "السبب الذي أخرج مجلس الوزراء لإرسال قانون الموازنة إلى مجلس النواب، هو ارتفاع أسعار النفط فقد قدر سعر البرميل بـ٤٣ دولار، والآن يباع فوق سعر الـ ٦٥ دولار، الأمر

الذي دفع الحكومة نحو تخفيض نسبة العجز إلى ١٢ ترليون دينار بعدما كانت ٢٣ ترليون دينار".

وعبرت نجيب عن امتعاضها من اعتماد نسبة ١٢.٦ كنسبة الإقليم من موازنة ٢٠١٨، قائلة في الوقت ذاته، إنها عدت وفق صيغة "الغالب والمغلوب".

ولفتت إلى أن "نسبة ١٢.٦ لا تكفي لتسديد الرواتب بصورة عامة، لأن الإقليم بحاجة إلى ٨٨٩ مليار دينار شهرياً لتسديدها، في حين أن النسبة ستوفر ٤٥٠ مليار دينار فقط".

وبشأن الخسائر الناتجة عن تأخر إقرار الموازنة، أكدت عضو اللجنة الاقتصادية،

إن الخسائر ليست كبيرة لأن أصل النفقات الاستثمارية الموضوعة لإنشاء المشاريع الخدمية لا تشكل أكثر من ٢٥٪ من الموازنة، وأكثرها قروض وبعضها ضُفّت في العام ٢٠١٧.

فيما نوهت إلى أن النفقات السيادية أخذت حيزاً كبيراً من موازنة ٢٠١٨ لتبلغ نسبة ٤٥٪، فضلاً عن توفر درجات وظيفية فيها لكنها غير قادرة على مواجهة البطالة.

وبدوره، كشف عضو اللجنة القانونية هيثم الجبوري، عن آلية صرف موازنة عام ٢٠١٨ في كل شهر لحين اكتمال إقرار الموازنة.

الجبوري قال، إنه "في حال تعطلت الموازنة يمكن للحكومة وكل المؤسسات والوزارات التابعة للمالية، إن تصرف ١ إلى ١٢ من مجموع الموازنة التي صرفت في هذه المؤسسة في السنة السابقة".

وبيّن أنه "مثلاً في سنة ٢٠١٧ يتم صرف مبلغ كلي قد يكون "ملياراً" فيتم صرفه في كل شهر من السنة التي تلحقها ١٢/١ من المليار لحين اكتمال الموازنة"، مؤكداً إن "هذا الإجراء قانوني".

ويشار إلى أن وزارة المالية، حوّلت في وثيقة الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة والمخالفات ومجالسها كافة، صلاحيات الصرف خلال شهر كانون الثاني لسنة ٢٠١٨ بنسبة (١/١٢).

ويأتي هذا التوجيه لتأخر مجلس النواب في إقرار الموازنة المالية العامة للدولة لعام ٢٠١٨، لاسيما وهي في أدرج اللجان النيابية المعنية لمناقشتها.

وجاء في تعميم وزارة المالية، أن الصرف يكون من المصروفات الفعلية لسنة ٢٠١٧ أو التقديرات الأولية المدرجة ضمن مشروع قانون موازنة ٢٠١٧ - ٢٠١٨، أيهما أقل والمتعلقة بالرواتب والمخصصات والأجور والرواتب والمكافآت التقاعدية وخدمات الديون والنفقات الجارية وذلك لغرض تسديد الالتزامات والنفقات الأمنية عدا المشاريع الاستثمارية المستمرة.

يذكر أن قانون الإدارة المالية لسنة ٢٠٠٤، اعطى الحكومة سلطة صرف (١/١٢) للموازنة السابقة لكل شهر، أي أن قانون الإدارة المالية، إذا تم توقيع عدم إقرار قانون الموازنة أو تأخره، فيتم اعتماد الموازنة السابقة.

ويهدف المشروع بحسب قوله، إلى تنظيم حركة مركبات الأجرة بصورة عامة وتحقيق انسيابية عالية والحد من الزخم المروري الحاصل في منافذ المحافظات والقضاء على ظاهرة تجزئة الخطوط والتحميل العشوائي للركاب من خارج المرائب وما يترتب على ذلك من آثار سلبية، فضلاً عن تحقيق العدالة في تسلسل التحميل للمركبات بين جميع سائقي المركبات وعلى الخطوط كافة وبما يضمن حقوق الجميع.



## مال وأعمال

### ■ النفط تُعقّب على قرار للبرلمان؛ شركة "كار" لا تعمل في حقول كركوك

أعلنت وزارة النفط، أمس الثلاثاء، عن تمديد تجهيز معامل الطابوق بالسعر القديم لغاية الأول من آذار المقبل، مؤكدة إنها تشجّع على قيام صناعة وطنية تؤسس على مرتكزات وأليات صحيحة. وقال مدير عام شركة توزيع المنتجات النفطية، كاظم مسير في بيان، إن "الشركة ستقوم بتجهيز هذه المعامل بحصصهم المقررة لغاية الأول من آذار ٢٠١٨، ويسعى ١٠٠ ألف دينار للطن الواحد بشرط تعهد أصحاب هذه المعامل بنصب منظومات الغاز السائل".

وأضاف مسير، أن "الوزارة تقوم بتشجيع استخدام وقود الغاز السائل بدلاً من وقود النفط الأسود للتقليل من التلوث البيئي والأضرار التي تتسبب بها على صحة الإنسان والبيئة، فضلاً عن المردودات المالية والاقتصادية"، مؤكداً إن "الشركة مستعدة لتغطية احتياجات أصحاب هذه المعامل من وقود الغاز السائل وبالسعر المدعوم وكذلك تقديم المساعدة والمشورة الفنية لنصب منظومات الغاز السائل". وأشار مسير، إلى أن "الوزارة تشجّع على قيام صناعة وطنية تؤسس على مرتكزات وأليات صحيحة تسهم بدعم الاقتصاد الوطني". يذكر أن العديد من أصحاب

معامل الطابوق والعاملين فيها يشكون قطع حصصهم النفطية، وغالباً ما يطالبون بتحسين أوضاعهم.

### ■ مسؤول كردي: تفاهم مشترك بشأن ملف النفط بين بغداد وأربيل

أكد سكرتير مجلس وزراء إقليم كردستان أمانج رحيم، أمس الثلاثاء، وجود تفاهم مشترك بشأن أليات تصدير النفط الأقليمي مقابل المستحقات المالية، معتبراً إجتماع الأخير خطوة باتجاه حل المشكلات.

وقال رحيم في تصريح نشره على موقعه "الفيديو" إن "أجندات الاجتماع الذي شاركت فيه كانت حول أليات تصدير النفط من حقول إقليم كردستان، مقابل المستحقات المالية للإقليم ضمن الموازنة، فضلاً عن حصة الإقليم من المحروقات"، مشيراً إلى أن "هناك تفاهماً مشتركاً حول جميع المحاور". واعتبر رحيم أن "الاجتماع خطوة جيدة باتجاه حل المشكلات العالقة في الملف النفطي بين الجانبين، كما أنها تسهم في حل مشكلة المستحقات المالية لإقليم كردستان من الواردات الاتحادية وفي مقدمتها مسألة رواتب مواطني إقليم كردستان". وكشفت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، الإثنين، أن الاجتماع الذي عقده اللجنة العليا التي وجّه رئيس الوزراء حيدر العبادي بتشكيلها في أربيل، شهد عقد خمسة لقاءات ثنائية في الجوانب



الأمنية والحدودية والمطارات والجمارك والمناذ الحدودية والسود والنفط، مؤكدة على أن اللقاءات انتهت بصياغة محاضر.

### ■ فنادق موفنبيك العالمية تقرر إنشاء فندق في البصرة

ستفتتح فنادق ومنتجعات موفنبيك، عقاراً جديداً في البصرة مطلع هذا العام، حيث تتطلع إلى الاستفادة من مكانة المدينة كعاصمة اقتصادية للعراق ومحور للنفط والغاز الإقليمي. وقّعت شركة الضيافة العالمية صفقة مع عقيل إبراهيم الخالدي، لإدارة فندق موفنبيك البصرة ذي الـ٥ نجوم، وهو عقار من ١٥٢ مفطاحاً على الطريق الصحيح لفتح أبوابه في الربع الأول من عام ٢٠١٨. يقع العقار الاستراتيجي في وسط البصرة، داخل الحي التجاري في البرادعية وعلى بعد ٢٥ كم غرب مطار البصرة الدولي، وسيتمثل العقار الجديد فجوة في السوق للفنادق الراقية. وقال أوليفيه تشافى، الرئيس والمدير التنفيذي: "تعد البصرة واحدة من المراكز الاقتصادية الأسرع نمواً في الشرق الأوسط، وهي منتج رئيس للنفط، وهي تشهد تنمية سريعة في البنية التحتية، وبالتالي فإن الوقت مناسب لموفنبيك لتعزيز وجودها في هذه المدينة المزدهرة".

فنادق ومنتجعات موفنبيك، وأضاف "ستلبي عقاراتنا القادمة الطلب المتزايد من قطاع الشركات الذي يسهم بنحو ٩٠٪ من الطلب على الفنادق في البصرة بسبب ارتفاع حجم شركات النفط والغاز والشحن في هذه المنطقة المزدهرة في العراق".

كما سيضم فندق موفنبيك البصرة، غرفاً وأجنحة ذات جودة عالية، وأماكن لتناول الطعام ومرافق تستهجن ضيوف الشركات والمستثمرين والشركات المحلية العاملة في البصرة، والتي تضم بعض أكبر شركات الطاقة متعددة الجنسية في العالم.

وتشتمل على وسائل الراحة وتناول الطعام على مدار اليوم، ومطعم واحد متخصص. وصالة تنفيذية وصالة ردهة. وقاعة اجتماعات وفعاليات تضم قاعة رقص بمساحة ٧٠٠ متر مربع، وقاعة متعددة الوظائف وقاعة اجتماعات؛ كذلك حمام سباحة داخلي، وصالة ألعاب رياضية، وصالون تجميل ومنطقة التجزئة.

### ■ عدن:

### اليمن يطلب سيولة سعودية مع انحذار عمله وتضام المعاناة من الحرب

قالت اليمن، إنها بحاجة لوديعة بملياري دولار، كانت قد تعهدت بها حليفها الرئيسة السعودية في تشرين الثاني لتحقيق استقرار العملة التي سجلت مستويات جديدة منخفضة هذا الأسبوع مما يدفع بالشعب الذي يعاني الفقر خطوات أكثر صوب الجوع.

ويعاني اليمن من الانقسام بسبب الحرب المستعرة منذ نحو ثلاثة أعوام بين حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي المعترف بها دولياً والمدعومة من السعودية والحوثيين المتحالفين مع إيران.

وأحدث الصراع أسوأ أزمة إنسانية في العالم، والتي شهدت تقشياً لوباء الكوليرا هو الأكثر فتكاً في العصر الحديث، بالإضافة إلى الانهيار الاقتصادي الذي أدى إلى انتشار الجوع.

وسعت السلطات إلى زيادة السيولة من خلال طبع النقود، لكن العملة المحلية هوت من ٢٥٠ ريالاً للدولار إلى ٣٥٠ ريالاً بعد تداول أول دفعة من النقد المطبوع حديثاً العام الماضي. وجرى تداول العملة المحلية عند ٤٤٠ ريالاً للدولار بنهاية العام، وهوت هذا الأسبوع إلى نحو ٥٠٠ ريالاً للدولار.

ونقلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عن المتحدث الرسمي باسم الحكومة راجح بدويان قوله يوم الإثنين "التحرك الحكومي في هذا الجانب يتم على عدة مسارات، وفق الخيارات المحدودة والمتاحة، وبينها تكثيف التواصل... للتسريع باستكمال إجراءات الوديعة السعودية".

ولم يرد مسؤولون سعوديون على طلب للتعليق بشأن الأموال التي يقال إن المملكة وعدت بها.

ونقلت حكومة هادي البنك المركزي في ٢٠١٦ من العاصمة صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون إلى مدينة عدن الساحلية الواقعة في جنوب البلاد والتي تتخذها الحكومة مقراً في الوقت الحالي.

ويعاني البنك المركزي في عدن والأخر في صنعاء، من نزوب الاحتياطي لكنهما اضطلعوا بدور مهم في تخفيف المعاناة الاقتصادية المنتشرة على نطاق واسع من خلال دفع بعض أجور القطاع العام، حيث يندز ارتفاع الأسعار بالألا تصبح السلع الأساسية في متناول يد الكثير من اليمنيين.



## Out of Borders

وتتهم السلطات في عدن الحوثيين بنهب احتياطيات البنك من العملة الصعبة لتمويل جهودهم الحربية عندما كان البنك يتخذ من العاصمة مقراً وهي اتهامات تنفيها الجماعة والبنك في صنعاء.

### ■ موسكو:

### وكالة: ايروفلوت الروسية تستأنف رحلات القاهرة نهاية شباط

قالت وكالة الإعلام الروسية نقلاً عن المدير العام للمناقلة الوطنية الروسية ايروفلوت يوم الثلاثاء، إن الشركة تعتزم استئناف الرحلات الجوية إلى القاهرة في نهاية شباط.

كانت روسيا قد أوقفت حركة النقل الجوي المدني إلى مصر في ٢٠١٥ بعد تفجير طائرة روسية ألقعت من منتجج شرم الشيخ السياحي، مما أسفر عن مقتل ٢٢٤ شخصاً كانوا على متنها.

وسمح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، باستئناف الرحلات الجوية المدنية المنتظمة من روسيا إلى القاهرة في وقت سابق هذا الشهر.

### ■ لندن:

### التضخم في بريطانيا يهبط للمرة الأولى منذ حزيران مع انحسار أثر الانفصال

أظهرت بيانات رسمية، أمس الثلاثاء، أن التضخم في بريطانيا انخفض في كانون الأول من المستوى المرتفع الذي سجله بعد التصويت لصالح الانفصال عن الاتحاد الأوروبي، مما يرجّح أن الضغوط المالية الواقعة على الكثير من الأسر ربما تكون على وشك الانحسار قليلاً.

وانخفض تضخم أسعار المستهلكين للمرة الأولى منذ حزيران إلى معدل سنوي بلغ ثلاثة بالمئة كما كان يتوقع خبراء الاقتصاد مقارنة مع أعلى مستوى في نحو ست سنوات المسجل في تشرين الثاني والبالغ ٣,١ بالمئة.

وقفّ التضخم في بريطانيا بعد التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء حزيران ٢٠١٦، في خطوة أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه الاسترليني وارتفاع تكلفة الواردات.

وفي منطقة اليورو، بلغ التضخم ١,٤ بالمئة فقط في كانون الأول، وهو ما يقل عن نصف معدل التضخم المسجل في بريطانيا.

